

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوزير الأول



كلمة رئيس الجمهورية حول السلم والأمن في إفريقيا، يقرأها
الوزير الأول خلال الدورة 36 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي

أديس أبابا، 19 فيفري 2023

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيد الرئيس،
- السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،
- السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،
- السيدات والسادة،



أود أن أشكر مفوض السلم والأمن للاتحاد الإفريقي على تقريره القيم
حول أنشطة منظمنا الهادفة للوقاية من الأزمات وتسوية النزاعات.

السيد الرئيس،

تواجه قارتنا تحديات معقدة ومتشابكة، وفي مقدمتها آفة الإرهاب
والتطرف العنيف وتعدد بؤر التوتر والأزمات التي زادت حدتها بشكل
مفرط، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا في وجه التنمية والتطور لبلداننا،
ويُقوض جهودنا المشتركة لمحاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية
وتلبية التطلعات المشروعة لشعوبنا.

ولقد كان للتفعيل التدريجي لمختلف مكونات البنية القارية للسلم
والأمن الأثر الإيجابي في التقليل من عدد النزاعات في إفريقيا، وفي
التشخيص المبكر للمخاطر والمعالجة السريعة لبؤر التوتر، غير أن

جسامة التحديات تفرض علينا مضاعفة الجهود للتفعيل الكامل لجميع آليات منع وإدارة وتسوية النزاعات.

السيد الرئيس،

عرفت قارتنا للأسف في السنة المنقضية تزايدا مخيفا للهجمات الإرهابية، من حيث الكم ومن حيث امتدادها الجغرافي ودمويّتها أيضا. وهي الهجمات التي عززتها عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والروابط المؤكدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود واستعمال الفضاء الافتراضي، وكلها مؤشرات تستوجب تبني مقاربات شاملة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تركز على بناء وتعزيز قدرات الدول الأعضاء وقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية بتعزيز التنسيق والتعاون الإفريقي المشترك.

وفي هذا المجال، نجدد دعوتنا لتسريع تنفيذ المقترحات العملية التي قدمتها الجزائر بهدف تقوية آليات الاتحاد الإفريقي، ومنها:

- وضع خطة عمل جديدة للاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب، بدلا من خطة العمل لسنة 2003 التي تجاوزتها الأحداث.
- تفعيل الصندوق الإفريقي الخاص لمكافحة الإرهاب.
- تفعيل اللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلس السلم والأمن.
- وضع قائمة إفريقية للأشخاص والمجموعات والكيانات المتورطة في أعمال إرهابية بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب.
- وأخيرا، العمل على تجسيد مشروع الأمر بالقبض الإفريقي.

السيد الرئيس،

وقناعة من الجزائر بارتباط الأمن والاستقرار في إفريقيا بالتنمية، قررتُ ضخ مبلغ واحد (1) مليار دولار أمريكي لصالح الوكالة الجزائرية للتعاون

الدولي من أجل التضامن والتنمية، لتمويل مشاريع تنمية في الدول الإفريقية، لاسيما منها تلك التي تكتسي طابعا اندماجيا أو تلك التي من شأنها المساهمة في دفع عجلة التنمية في القارة.

وستبشر الوكالة إجراءات تنفيذ هذه المبادرة الاستراتيجية الهادفة بالتنسيق مع الدول الإفريقية الراغبة في الاستفادة منها.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا هنا أن نجدد دعمنا لحق **الشعب الصحراوي** الثابت في تقرير مصيره من خلال تنظيم استفتاء حر ونزيه بما يتماشى مع المواثيق والقرارات الدولية التي صادقت عليها الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية. كما نؤكد أن المحاولات اليائسة لعرقلة المسار الجاري لتصفية الاستعمار والقرارات الانفرادية المنتهكة للقانون الدولي والمخالفة لمبادئ الاتحاد الإفريقي، لا يمكنها بأي حال من الأحوال إضفاء الشرعية

على احتلال الأراضي الصحراوية ولا المساس بحق الشعب الصحراوي
غير القابل للتصرف في تقرير مصيره.

وفي خضم هذه التطورات الخطيرة، فقد أضحى من الضروري أن تضطلع
منظمتنا بمسؤوليتها كاملة تجاه هذه القضية وتلعب الدور المنوط بها
وفقا لعقيدها الثابتة في تصفية الاستعمار.

وفي جوارنا المباشر، نحن عازمون كل العزم على المساهمة في المضي
قدما في مسار السلم والمصالحة الوطنية في مالي والعمل مع الأشقاء
الماليين من أجل إعطاء دفع جديد لهذا المسار، ورفع العراقيل التي قد
تعيق تنفيذ اتفاق السلم المنبثق عن مسار الجزائر.

كما نعرب عن ارتياحنا أمام تحسن العلاقات بين مالي وأشقائه في
المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، على أمل أن تعود هذه
العلاقات إلى سابق عهدها وأن تطوى صفحة الخلافات نهائيا. ولا



يسعنا إلا أن نعبر عن مساندتنا الكاملة للمسار الانتقالي في مالي الذي سيفضي إلى العودة إلى النظام الدستوري في آجال معقولة وينأى بمالي عن مخاطر مزيد من العزلة على المستوى الإقليمي والقاري والدولي.

هذا، وإننا نحث الأطراف الليبية على الانخراط في المسار السلمي في حل الأزمة دون تدخل أجنبي من خلال تبني الحوار الذي يفضي إلى حل سياسي وتوافقي يحفظ وحدة وسيادة ليبيا ويعزز بناء مؤسساتها، ونجدد استعدادنا التام للمساهمة في كل ما من شأنه أن يجمع كل الليبيين من أجل تقريب وجهات النظر بين كل الفاعلين في هذا البلد الشقيق، للوصول إلى تسوية سياسية شاملة تضمن وحدة وأمن ليبيا واستقرارها.



وختاماً، فإنني على يقين بأن حل الأزمات في قارتنا يجب أن يقوم على
الحل السلمي والحوار الشامل والمصالحة الوطنية دون أي تدخل
أجنبي، وستساهم الجزائر دوماً وبلا هوادة في تعزيز الجهود الهادفة إلى
تحقيق السلم والأمن الدولي، كما سنواصل دعم المبادرات الرامية إلى فك
النزاعات والدفاع عن القضايا العادلة للشعوب التي تكافح وتناضل من
أجل استرجاع حقوقها الأساسية وحريتها في تقرير المصير.

وأشكركم على حسن الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

